

۳۴۴

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۵۴



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

سفر نبرد نهری ص ۲۶ ۸۹، ۷۹

مجموعه ۱ - حاشیه عماد صفح ۹۳۱

حاشیه ندر علی

حاشیه ندر علی

کاتب نسخ محمد علی

بدر ندر دعو و ندر

۱۳۰۰ ۸۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجموعه ۱ - حاشیه عماد و ندر علی
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۵۴۶۴
شماره ثبت کتاب	۹۱۲۱۰
تیمار کتابخانه	

۱  
۱  
۸  
۳  
۳  
۵  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷



24 June

لا بحث عنها لأن في تلك المقالة قد بحث في المعاني والى أيضا عن  
وهي المركبات **قوله** على ما ذكر من أن المفرد في مقابلة المعاني  
لما علم أن كذا المفرد يستلزم مقابلة الجملة علم أن المركب الذي يقابل  
المركب السام فان أعاده من المركبات لا يصح أن يكون قسما  
للمركب ما أعاده داخل في المفرد بهذا المعنى **قوله** فلا أشكال في كلام  
الشارح أيضا أي كما لا شك في كلام المتن حيث قال المقالة  
في الأعضاء كذا لا شك في كلام الشارح حيث قال أو  
عن المركبات وهو المعاني السامية **قوله** لا أشكال في المفرد  
الواقعة في المتن على ما وجهنا كذا لا شك في كلام المركبات الواقعة  
في الشرع على ما ذكرنا لأن ما أعاده من المركبات لا يصح أن يكون قسما  
للمركب السام أيضا فكيف يصح التوجيه إلى ما لا يقول ما ذكره الشارح  
بهنا من أن الأمر المقدم كذا أو المقالة في كذا هو كلام المتن  
حقيقته فانه ذكره أول مباحث الأعضاء المقالة السامية وكذا في  
أول مباحث الآخر فاعلم ذلك **أن قسما** **قوله** أو عن المركبات  
الشارح يعني أن **قوله** لأن ما بحث فلم يقدم عليه قيل أعاده من  
المتن **قوله** على ما ذكر من أن المفرد في مقابلة المعاني لا يصح  
أن يكون قسما للمركب السامية **قوله** ليس استبعاد الكلام بل من جهة القول  
بأنه لا شك في ما لا يمكن إلا أن لا شك في منزهة عن المفرد الواقعة  
المتن ما ذكره لكن يرد عليه المفرد السامية **قوله** في الشرع فانه في متن

المفرد هو من



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

32x20

50



النسبة على انه هو الجوه والاشياء حجاب على قدر معلوميته بالنسبة المذكورة فالاشياء  
بالقسم للنسبة على ان القسم العلم بذلك مشهور وغير محتمل اليه قسم مطلق للصورة  
على ان النسبة على المراد قد **قوله** فان قسم العلم الى جزاء اخر على ما ذكره  
التشريح من ان تعريف مطلق الصورة دون الصورة يحفظ للنسبة على ان الصورة  
المطلق مرادف العلم لا على كلام احكامه بل قوله فلا حاجة في ذلك الى تعريف  
مطلق الصورة دون الصورة فقط وقوله وانما اطلاقه على ما فعله القديس في القصد  
قد كلف معلوم من التعريف المشهور وحيثما سئل مشهور وهو انما سئل  
يقين السبق لا يدل على مرادفها فانما اذا قلنا الجوه انما ماسى الخلق او ماسى غير  
ناطق لا يلزم منه مرادف الماشي للجوه فلا يصح ما ذكره قدس سره من انه قد علم  
يكون الصورة مشكوكا بين الصنفين ان الصورة مطلق على مرادف العلم **قوله**  
باجته كثره مشكوكا على السامع **قوله** وانما اطلاق الصورة على ما يقابل  
يحمل لكونه من جهة اخرى في معنى كلامه ان الاشياء جعلت تعريف مطلق الصورة  
على الصورة مطلق على ما وادع العلم وعلى ما يقابل القصد في المرادف معلومة  
في القسم فلا حاجة الى تعريف مطلق الصورة لذلك والاطلاق الصورة على ما يقابل  
القصد في الاصل منه اصلا فلا يكون لتعريف مطلق الصورة فائدة اصلا ويحمل  
لكن يكون جوابا عن سؤال مقدر وهو ان القسم وان دل على الصورة مطلق  
على ما وادع العلم لكن لا يدل على اطلاق الصورة على ما يقابل القصد في التعريف  
جوابا عن وجه شبهه على الاطلاقين وجوابا عن ان لا يتم ذلك بل اطلاق الصورة  
على ما يقابل القصد في معلوم من التعريف المشهور ولا يدخل في التعريف فاعلم  
للتعريف فيه وحاصل كلام الشرح اننا نعرف مطلق الصورة منها على ان  
الصورة نسبة من علمها وادع العلم كما يطلق على ما يقابل القصد في النسبة عليه

اطلاق الصورة على ما وادع العلم فقط وحمل على ان الشرح **قوله** قد استند  
الكلام على الانسان ان اي قدر ان النسبة جوه او قصدا نسبة جوه الكسبية  
اليه ما يدر كذا ان النسبة التي هي جوه الكسبية واحدا او جوه اي ادر كذا  
ان كذا النسبة ليست بواقعة **قوله** ثم نسبة جوه الكسبية احدا او جوه النسبة  
الجوه سانه فان النسبة كسبية هي جوه شي او جوه ما و جوه سانه اياه  
ولذلك كسبية بالنسبة الجوهية والاشياء به وهو مضمون القصد في من الناس من توهم  
النسبة كسبية في الوجبات هي الجوه وحق السوابب الملائمة وذلك توهم فاسد  
لانه لو كان كذلك لما انفصل السوابب الجوهية عن بعضها باقية اذا كان الموجه  
موجودا ما قبل **قوله** كما تقتضيه اعظم المعنى ان اوله قوله فلا بد منه ان  
يذكر اول الايات في بعض ما قد ادر كذا مضمون الكتاب عن ادراك الانسان الالهي  
الذي لا ينفصل عنه كما كانت بالالهام وذلك في الشرح في المطابقة نسبة  
الى **قوله** على بعض ما ذكره الخلق في ان يدر كذا ان النسبة واقعة على عليه  
ادراكها المالك ايضا هو ادراك كسبية فانه قد حققنا ان الجملة التي هي جوه  
ان في ما قبل المفسر ولكن لم يعالج لاسكن في المفسر في يد فانه في ذلك علمت  
في مرادف ما جوه القصد في الصورة ككلافت قوله على قيام زندقته  
ما في الباب ان النجاة لما روي في جوه ما وقع المفرد حكما باينها في ما قبل المصدر  
**قوله** لكن القصد في لا يحصل ما يحصل العلم في الذبح لو لم يمتش من الكلام  
الساكن وهو قوله ويرى يحصل ادراك النسبة الجوهية من ان الحكم فانه توهم ان  
يحصل القصد في بدون الحكم كما ان ادراك النسبة قد يحصل بدون الحكم فانه  
ذلك التوهم بولكن القصد في اي وحق لم يعالج المعصم بيان ان ادراك النسبة  
الحكم في الصورة مني قد يحصل بدون الحكم فيقول فاني الشك في النسبة اي يثبت

الوجه

الوجه

اروا



ان في الصور من ادراك النسبة محقق وانما ان الحكم في الصور من غير محقق فلا يثبت  
 فتقول لكن لا يحصل الصدق في الحكم فثبت ذلك لكن لا يحصل الصدق في  
 الصور من النسبة فيها النسبة الامم حصول الحكم وعلى الوجه الاول ان يقال لا حاجة  
 لانه المظهر للظهور **قوله** فلا يكون فعلا ايضا اي لا يكون الادراك فعلا على  
 النسبة الاول لا يكون فعلا على النسبة ايضا ولكن ان يقال مناه انما  
 لا يكون الادراك فعلا على النسبة لا يكون فعلا ايضا والاول اظهر والي  
 بالتمام **قوله** فلا على راي الامام اي لو كان الصدق مركبا مع قطع النظر عن  
 فعله الحكم وانما يثبت به على ذلك قوله وانما على راي الحكم فالصدق هو الحكم  
 فقط **قوله** لا يثبت اكل منها حتى لما كان كل منهما مضافا في نفس الامر عن  
 الاثر بطريق خاص يحصل به حكم العلم اليقيني فلا يخط ذلك لا يثبت فلا يكون  
 القسم على وجه يكون كل من القسمين في رعين متساويين الا في نظر من  
 خاص وهو حال مناه ان القسم العلم اليقيني انما هو لتبين طريق خاص  
 لكل منهما ويثبت كل منهما بطريق خاص يحصل به عند الطالب كما يثبت كل منهما  
 بذلك في نفس الامر ويلازم هذا الوجه قوله في لا خط مقسم الفرض **قوله** اما ان  
 يكون ادراكا لغير ذلك **قوله** صدق على المقسم انه ادراكا لغير ذلك  
 بان المقسم ليس ادراكا بل هو مدرك فلا يصدق عليه اقوال المقيس المضمرة ادراكا  
 والبراهين في المراهق بالحيز الحياتي **قوله** وان اردت ان قسمي على الامام  
 قلت اعلم انما ان يكون ادراكا لا مظهر للادراك اعترض عليه بان الحكم غايه  
 الامام فليكن ذلك كونه الصدق في عين ادراكا لا مظهر لادراكه فلا يكون يرا  
 القسم ايضا مسطوقا على انه مظهر لادراكه لانه لم يصدق كلامه انه اذا ارادت  
 لتبين على وجه يكون الصدق في مركبا بوجه لا يثبت له المقسم على كفاية المقصود في

قال الشيخ

هذا المقسم التقسيم على وجه يكون الصدق في مركبا مع قطع النظر عن كون الحكم فعلا وانما  
 نعم برده على كون الادراك النسبة واقعة وليست بواقعة تصور سادجا و  
 برده على انما يراى على الاول من صدق القسم الكس على المقسم والجواب ما ذكره **قوله**  
 وطحا كافي قوله قطعا مناه ونزاعا على ذلك تمام اساسا الى ان يمكن تطبيقه  
 على جميع الامام على ما سبق **قوله** ويرد عليه ان المقسم ان حاصل تقسيم  
 المقسم ما ذكره ويرد عليه لا يرد على القسم الامام فلا يكون مسطوقا على انما يثبت  
**قوله** فلا يكون تقسيم مسطوقا مقصود على الدليلين وبذلك يكون مقصودا على  
 قوله بيان ذلك فانه انما يرد على المقسم انما يثبت في عينه من المذهبين **قوله**  
 بل لا يكون صحيحا في نفسه اي مع قطع النظر عن عدم الانطباق **قوله** لا ان قصد  
 على هذا المقسم ان قيل على ذلك ان الصدق هو التصور المقارن الحكم فلا يجوز  
 2 استفادة من التصور لئلا يكون عبارة عن الحكم او عن المركب من ومن العنونه  
 المستلزم تحقيق الاستفادة من التصور اقول يحصل كلامه قدس سره ان الصدق  
 اذا كان مستفادا من القول ان لم يرب على القسم الفاعل المعصوم منه  
 فان الفرض منه بان الاحصاء الى جميع اجزاء المنطق هو القواعد المتعلقة بالحو  
 الشائع والقواعد المتعلقة بالخاصة اذا كان الصدق ايضا مستفادا من القول  
 السامح لم يثبت الاحصاء الا الى القواعد المتعلقة بالقول الشائع وهذا يمكن  
 يقال فراه مذهب الامام وذلك بان يقول المراد بالحيز المعصوم الدلالة على الامام  
 لم يكون كل واحد من تصور الحكم عليه وبه النسبة والجميع المركب من  
 السكت وكل اثنين منها تصدقا لانه لا يمارى ان الحكم ذاتا ومنه دلاله المعصوم  
 على الخوف فلا يصدق التعريف الا على التصورات السكتية الحكم وذلك بوجه  
 الامام لعننه كما مل **قوله** ومنه من قال صرح الاصناف في في المطالع

سنة  
 في القدر  
 في القدر

قال



الحق

بان العلم ان تصور ما في وجوده ليس موقوف للحكم ويطبق قوله واما تصديق  
وجوده اذ كان موقوف للحكم ويطبق له ويشترطه عبارة صاحب الكشف فوجه بعضهم  
كلام الحق بان المراد بالمقارنة والمجانبة في كلام الحق ليس مطلق المجانبة  
على المجانبة والمقارنة بطريق العرف في سطحي على ما ذهب صاحب الكشف فقال  
قد سجد على غير ما يريد على الحق ووجه صاحب الكشف من ماحول المذكورة ان  
ان يقول ان الادراكات السليمة تعرض للصدق كذلك ادراك السليمة كما يورثها  
ولا يورث الادراكات السليمة وان اردت بوجهها لما علق بها فهو متعلق بالواقع  
واللا وقوع لا بالادراكات السليمة ويمكن ان يقال بان الكلام على التيقن فان  
حق الادراك السليمة لا يكون الا بعد تحقق الادراكات السليمة كما يحقق التيقن  
لا يكون الا بعد تحقق الموقوف فالادراكات السليمة بمنزلة الموقوف للحكم فالحاصل  
كلامه ان الادراكات السليمة لا يكون حصولها الا بعد حصول حصول حصول  
حصوله على غيره من الادراكات فهو الصدق والافق هو الصدق **ولم** يلزم  
مع اقبال هذا لم يلزم اذا كان الحكم ادراكا بهيما اما اذا كان فضلا او ادراكا نظريا فلما  
بل يلزم على ذلك التقدير لم يكون مجموع التصورات السليمة وتصوراتكم او تصور الواقع  
واللا وقوع تصديقا بل يلزم كون تصوركم او تصور الواقع واللا وقوع  
تصديقا فان قلت لا يلزم لزوم ارتقاء بعد التصديقات في قولك لان  
كاتب على مقتضى تعجب السبعة وكون الحكم خارجا من كل منها حتى يلزم  
عدم انطباقه على ما ذهب امامنا ايضا كلف وقد صرح الحق بان مجموع المركب  
**ولم** وذلك لطلوعه اي عدم كون الصدق فيها من العلم بالحق او  
ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان الحكم فضلا فالعقيد المتعارف لا يكون  
الصدق فيها من العلم وقد صرح الحق بتعليقه فلا يجوز ان يقال لما ذهب

والا لا طام

الحق بركب الصدق من الادراكات السليمة والحكم الذي يورث من العلم  
ولم يلزم الادراكات السليمة لطلوعها العكس قسم العلم اي الادراك اليقيني  
حكم والي الحق وجعل مجموع الاضاحي والمحقق في تصديقه فالعلم عند قسم  
وكلاما مشركا في الموصل وهو الموقوف والصدق في ركب من القسم الثاني  
والاخرى طريق آخر موصل اليه وهو الحق **ولم** والصانع على  
تصور المحكوم عليه **الح** اقول لو كان القسم انت عبارة عن التصور المعاد في  
ذلك كما اذا كان عبارة عن التصور والموقوف له فلا يلزم ذلك بل يلزم على ذلك  
التقدير كون المجموع المركب من التصورات السليمة والحكم تصديقا وكذا المركب  
من تصور السبب والحكم فافهم **والثاني** وسبب العدول وروود الاخرى على  
التقدير المشهور من وجهين الاول ان القسم فاسد ان قيل لما كان حاصل  
الاخرى انتم لم تقسم فاسد فلا والى لرفع الال وسبب العدول وروود الاخرى  
على القسم المشهور وهو انه فاسد من وجهين لانه ان اردت بالصدق كما يلزم  
كلاما وان اردت به كذا يلزم كذا وكذا في التصور راجح بان الف والاول بالظن  
الى ذات القسم واما الف والانت فغيره ملاحظه غيره وهو اشباع اعيان  
التصور في الصدق فلذا لم يصح بغيره وصرح بغيره والاول على سبيل  
التصور مقدم على الصدق طمعا ووضعا فله قدم السؤال الذي يتعلق  
بالصدق بل قلت عرفت بان هذا كلامهم وطعنهم والعنف الاول  
انما يظهر من بعض القسم على ما ذكرنا فلو ان ادخل في المقصود **ولم**  
قسم التي يكون مدعى جاحته واحض من قبل ما فاده في قوله واحض من  
لان قوله مدعى جاحته متعين عنه اقول **ولم** ما ذكرنا اعم من لاجته  
فان العضية الكلية لها فروع عند جدتها ولا يكون احض من تلك القضية

والا لا طام



الحكمة  
العلمانية

فقولنا انهم لا يمتنعون عن تلك الفروع فانها لا يمتنعون فيها فان قيل قولنا  
مندر جائز مستند بل قالوا ان الاخص فيه ايها المندرج لا يمتنع بالاعتبار  
المتحقق والاختصاص باعتبار الحمل فلو قيل ما يكون اخص لم يصح المقصود واما اذا  
قيل ما يكون منه مندر جائز واخص منه يمتنع ان المقصود الاختصاص باعتبار  
الحمل فان الاخص باعتبار الحقيقة لا يعمل انه مندر في كل فرع فاعلم ذلك  
**قوله** واما اذا روي بالصدق ما هو منسوب الى المندرج المندرج الى المندرج  
المتكسر واكمل فاعلم ان الكلام بينه وبين العلم فاعلم ذلك وحمل قوله واحذر  
على الامر اليان لكن قوله لا يظهر وقوله لا يلزم لا يلزم هذا التوجيه ولا يبعد  
ان يقال لما لم يلزم ان يكون المندرج المندرج من شئ واحد بحيث يصدق  
ذلك الشئ لجزا ان يكون الامر الاخر مبنيا لذلك الشئ لا يظهر كون الصدق  
الذي هو الصدق رتبة الثالث والحكم فيها من الصور فمندر جائز الا انه يرد  
انه لا يلزم له كون المندرج من شئ واحد بحيث لا يصدق عليه ذلك  
الشئ لجزا ان يكون ذلك الامر غير مبنيا له الا ان المندرج من الحيوان  
ما يفارقه كما لا يطاق يصدق الحيوان عليه يدرج تحت تصور الحيوان فلا يظهر  
ان الصدق بهذا المعنى قسم للتصور كما ذكره ثانيا لا يقال كما لا يظهر فيمنته لا  
يظهر صحتها فانه لو كان مسميا له فلا بد ان يندرج مخرج شئ آخر وقد حوت  
عدم اندراج مخرج مخرج العلم لا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراج مخرج  
شئ آخر بل هو مخرج مخرج المخرج مما لا **قوله** وان كان عبارة  
عن الحكم وقد جعل في الشق قسم من العلم الذي هو نفس التصور اي  
ان كان عبارة عن الحكم فيكون قسم للتصور وقد جعل في القسم قسم  
من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشئ فيها منه اعلم

قالنا

المندرج

١٧٩٤

المشهور قسمين الا فاضل في وجه القسمين هو كون الحكم فعليا مبنيا على ان الحكم اذا  
كان اذرا كما لا يكون قسم للتصور المطلق بل للتصور الساذج وهذا الاعتراض  
كايلا على عبارة جليلنا في رد لوقته العلم المطلق للتصور والصدقين كما  
هو المشهور بيننا على ان يراى بالتصور مطلق التصور في كل من الشقين لا للتصور  
الساذج في احدهما وايضا لا يلزم ان يراى بالتصور في الشئ الاول مطلق التصور  
وفي الشق الثاني الصور الساذج وانا اقول **قوله** فيه بحث اما اوله فلا يمتنع  
لو كانت كذلك لانه دفع السؤال عن كلامه اصلا سواء زيد لفظ فقط كما فعله  
المصنف ويقال العلم اما تصور فقط واما تصديق واري بالتصديق الحكم الذي  
هو الفعل اوله يرد واري بالتصور المقابل اذراك هو ما عدا ان النسبة  
واحدة اوله لم يمتنع بواحدة كما اجاب به من سهر في كتابه فانه لم يكن ان  
رجح بان التصديق الذي هو عبارة عن الحكم الذي هو الفعل ليس قسم للتصور  
هو مخرج العلم واما ثانيا فلا يمتنع الاخر اخص باذا كان الحكم فعليا والظاهر  
العموم فالحق ان يقال ان التصديق قسم للتصور لانه قد وقع في كلامه العلم  
اما تصور او حكم فصح ما اجاب به قدس سره من ان التصور المقابل ليس  
مرادفا للعلم فانه دفع ايضا ذلك لفظ فقط كما فعله المصنف قسم **قوله** وهذا  
الاخر اخص اما رد ان قيل العنوم من علم غير كلامه ان هذا الاعتراض موجبه  
على كلام المصنف ايضا بالترديد المذكور حيث قال للاختصار فاجاب عنه بوجهين  
احدهما ان غرضه ان يبين سبيل العدول عن التصور المطلق الواضح  
القسم المشهور الى تصور فقط مع قطع النظر عن خصوصية ما هو قسم  
فكانه قال لم قال المصنف العلم اما تصور فقط واما تصديق ولم يقل اما تصور  
اما تصديق كما هو المشهور ولويد ما ذكرنا قوله والمصنف عدل الى تصور فقط

قالنا



والصدق في قوله جارحة كلامه ايضا وانما هنا ان نظر الشارع ليس في حقيقة  
تقديم الحق بما يوجد في قولنا فعل الحق وقوله في الجواب ان الصدق عبارة عن  
التصور مع الحكم بل يحصل كلامه انه لو جعل قسم العلم مطلق التصور كما هو المشهور  
ورود الاعتراض المذكور اما اذا تريد فقط كما فعل الحق وجعل اما تصور  
فقط واما صدق لم يرد الاعتراض المذكور لانا نحاج في قوله ليس  
كلام الحق في فهم من هذا الكلام ان هذا الاعتراض وجوبه القسم فاسد  
على كلام الحق ايضا وورود مقتضى جعل القسم شيئا لا جواب ان يقال  
ان اردتم ان قسم من التصور الساجح لم يرد الاعتراض لانه لو كان لفظ التصور  
فقط ايضا مطلقا على ما يعنى القسمين كما صرح به قدس سره

الاغراض ويمكن ان يجاب بانه ما يشترط لفظ التصور فقط في الحق المقابل  
كما يشترط لفظ التصور في الحق الثاني بل يضاف الى ان في حق هذا المقال  
انه اعلم بحقيقة الحال **قوله** وان التصور مع الادراك مطلقا اعني ما هو  
مرادف للعلم فهو مع آخر الظاهر لم يعال فله معنى لفظ **قوله** التصور مع  
الحكم قسم من التصور علمنا لا يصح الحكم من قوله وعلنا حتى يكون جوارحه مقدر  
الكلام قوله التصور لا يرد حيث قلنا ان اردتم مقوله فلما اجاب جرحي العلم  
**قوله** او اراد بالصدق المجموع المركب لفظ لم يعال ايضا او اراد بالصدق  
ادراكا محضا لم يعال واراد بالتصور باحد ذلك **قوله** انما لزم المراد  
بالتصور ان يقول **قوله** او اراد الاعتراض من هذا الوجه لا يلزم بعبارة  
من الوجه الاول فان كلا مني على المراد هو مطلق التصور بهذا الوجه برك  
على ارادة جواز معنى تعاقب الصدق وعلى هذا لا يرد على تقدير كون المراد  
الحق الا على ظاهره الاعتراض من وجهين فاللذين بالعبارات لم يعال سبب  
العدول ورود الاعتراض على القسم المشهور من هذا الوجهين الاول ان

ص 100

العلم

القسم فاسد آية وانما ان المراد بالتصور **قوله** هذا الجواب لا يرد الاعتراض  
الاغراض الكساعن كلام الحق في **قوله** لا يصح جوبا عن الاعتراض  
المرود على كلام المصنف انما لوجب ليقال وجواب ان التصور فقط مطلقا بالمراد  
لان المراد به كلامه جارحة التصور فقط واسرارك لفظ التصور في القسم  
لا يجري نقضا ذلك لا ليعال المراد بالتصور في قولنا ان التصور التصور المصنف  
في قوله ليس هو التصور فقط كما قاله التصور فقط مطلقا بالمراد  
قوله كما وقع القسم في غير ذلك فانه اشار الى السبب المشد من معرف  
مطلق التصور ولا يخفى لزمه على ما كان هو الاطلاق لفظ التصور على ان يكون  
الذي اشار اليه من المعنيين لا اطلاق لفظ التصور واستدراك ما قل **قوله**  
وكذا المعنى الصدق في شرطه او شرطه لا يقال قوله فانما هو الجواب لاول ذلك  
المعنى في علمنا لا يندفع بالجواب الاول **قوله** وكذا المعنى في علمنا لا يندفع  
بجوابه الثاني بل لا بد ان يقال ان قوله وكذا المعنى في علمنا لا يندفع  
بجوابه الثالث **قوله** انما لا يصح اعتبار عدم الحكم في الصدق في الظاهر  
اعتبار الحكم وعدمه في الصدق انما هو على ما كان ذلك لا يلزم على من  
فلا يلزم في قوله قدس سره واشترط الشيء معضد على ما ذهب اليه الشارع  
وجوابه يمكن لمكون جوابا عن الاعتراض انما اذا ورد على كلام القوم وهو الخط  
ويمكن لمكون جوابا عنه اذا ورد على كلام الحق نظر الى ما تقدم في الاعتراض اولا  
ويمكن لمكون جوابا عن الاعتراض انما ان كان جواب عن الاعتراض ليس هو الاول بل الثاني  
يشتركون جوابا عن الاعتراض انما ان كان جواب عن الاعتراض ليس هو الاول بل الثاني  
**قوله** والمعنى الصدق ليس هو الاول بل الثاني **قوله** انما لا يصح اعتبار عدم الحكم  
التصور المطلق بل هو ان لو ابدل هذا التصديق بغيره فاعلم ان بغير التصديق مبتل

بغير معنى الجواب  
الاول الذي كان من  
الكلام الجواب الثاني

قوله









بأنه كان المظهر في هذا العلم مقرر في المقام فانه اذا قل لو كان الحجج مثبتة  
ان غير مستوفى حصولها فليحظر لنا جملتها في غير منه انما ذلك البعد على  
شيء دون الفكر في جملتها انما احصاها في نظر المراد بالجميل الجمل الحجج الا انظر  
في **مسألة** الجمل بطريق في الاصطلاح على الاعتقاد الفخر المطابق للواقع  
فما حصل كلامه ان لو كان جميع الصورات والبعد عاين برسيا لما اعتقدنا  
اعتقادا آخر مطابقا للواقع والملائمة باطل في لازم مسئلة **مسألة** نظر فان  
المعدل عليه هو عدم راجح الصورات والصدقيات وعلى هذا العلم الاعم  
راجح الصدقيات فاما الاعتقاد والاعتقاد ايضا لا يكون الا الصدق  
بالحقيقة وكل ذلك نظر في هذا ذكر الصدر صليهم الله وراعه التمس ان كل  
لازم الدور والبرهان ان كانت البراهين في المقامين من  
تصور آخر حكمت من جهة ذلك البعد في بواسطة او غير ذلك لا دور لان  
جهة التوقف مختلفة لان الحكم موقوف على تصور الحكم بعد سلبه  
التحقق وتصور الحكم عليه موقوف عليه باعتبار الاكساب وهو غاية  
الظهور اذا كان الحكم نفس الصدق في كونهما كونه التوقف باعتبار الاكساب  
يستلزم التوقف باعتبار التحقق ايضا لان معنى تصور الحكم عليه  
شكلا موقوف على الاكساب وهو على تحقق الحكم فكل من تحقق الحكم وتصور  
الحكم عليه موقوف على صاحبه **مسألة** فان قلت ان هذا الشكل من الزم  
يورد بطريق التوقف ويوضح ضرورة الاعتقاد والبرهان في ذلك من شاهد  
بشهادة وهو انما يحلف الحكم في الدليل بصورة وان استدل به فثبت  
مقدامة العمل بما كان فيه من فصل الكتاب ولما كان في النافعين مستلزما على  
الدليل توجه عليه في كافة المعارضه من جهة غير دعوى الاستلزام في المقدمات  
والاكتساب في ذلك **مسألة** انما استدلنا ان ذلك الاعتقاد بأكسبه  
على ذلك البعد لكن لا نفي ان لو كانت كذلك لاحتاجت الى كتاب في حق  
الكلام فيه حدودا ونسبها فان لم يكن لو كانت كسبة فصل الام



وهو من هذه المقدمات وتصوراتها معلومة لنا **قال** الثاني وهو الدور وهو  
 الذي لا يتوقف عليه **القول** لا بد من جهة واحدة وتوالتا بترسبه  
 على ان يتوقف بالثبوت ويحتمل ان يتوقف بغيره سواء كان يتوقف على  
 وجوده بالترسبه الواحدة والدرجة فاذ كان الدور مرتبه واحدة كانت  
 مبرره واسطة وان كانا كانت برتسبه كان الدور واسطة حال المبرر  
 وعلى واحد من الدور والسمه ان لا يكون واسطة في الكسب لو توهم  
 ان توقف على واسطة او غيرهما لزم توقف على نفسه في بعض  
 المراتب بالترسبه واسطة وقوله انما يرتب له ويرتبه متعلق بالثبوت  
 من قوله توقف الشيء على واسطة عليه وهو توقف الشيء على نفسه  
 بما صحه كذا غير ذلك والمقدم من كلامه انما يشبه ان متعلق بالثبوت  
 حيث ان لا يكون الدور مرتبه لا ليعمل في الدور على الزيد لا ليعمل  
 لان توقف المبرر انما كان من كلامه ان لا يكون توقف الشيء على نفسه  
 واحدة كان مقفيا على نفسه **بواسطتين** وهو يدور من البطلان ثم  
 الثاني وهو التمسك بغيره من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 الذي عليه وهو التمسك بغيره من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 المبرر انما كان من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 انما هو التمسك بالثبوت بالاسات المقدمه المتوحد وهو ان توقف حصول المبرر  
 على استحضار امور غير متناهية وعلاجه ان يتوقف عليه الشيء انما يكون  
 مع الاوساط او على حصوله في العلوم انما كانت بغيره ليست حدوث الطر  
 لانها غير متناهية والمقدار لا يتوحد على ان يكون مبرر او غير مبرر فلا بد  
 ان يكون حاصله متوقف على حصول الطر المتوحد في احاطة الذي هو مبرر متناهية  
 وحققه من الدليل لانه كلام على السند كما بينا في الالوم من طر السوال  
**القول** لا بد من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 انما كان توقف حصول المبرر على استحضار امور غير متناهية ولا يقال  
 الاستحضار انما كان في كل من السوال **القول** لا بد من جهة واحدة  
 الاستحضار في كل من السوال **القول** لا بد من جهة واحدة

ذكر

ذلك التقدير او احادنا يحصل في شيئا من ذلك على الزيد بالامور الغير المتناهية  
 من العلوم على **القول** لا بد من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 الغير المتناهية من العلوم والادراكات **القول** لا بد من جهة واحدة  
 كل واحد منها في شيئا من العلوم السابقة والترسبات المتوحد فيها  
 والاشكالات ولا يمكن ارادة الكسب والسمات معين الا في فقه **القول**  
 فيتم وجوده بالفعل في نفسه فان الماد يوجب مستعدا في الشيء  
 والحاصل وجوده بالفعل **القول** في الشكيات المركبة العناصر المركبة من  
 مقدمات صحيح مقدمات من متناهية وهي مع المقدمه الاخرى صحيحة او  
 ويتم في الالوم **القول** حصل لنا استدادا في واسطة مقدمه  
 اخرى ومن المقدمات البعيدة بواسطه المقدمات القريبة **القول** الثاني  
 في الدليل من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 وهو انه لم يحج استحضار امور غير متناهية في الزيد غير متناهية  
 امتناع ذلك من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 ايضا استحضار الامور الغير المتناهية لانه يحصل بالفكر والفكر حقيقة  
 بكون النفس العرفه التي في مقدم الباطن الاوساط من الدماغ واليداع  
 من البدن وجودها في كونه الفكر ما دنا لا يمكن الا انتساب الامور الغير  
 المتناهية لانه لا يحصل في الازمنة المتناهية **القول** لا بد من جهة واحدة  
 ولما ان حصول المبرر على ذلك التقدير سواء كان الامور الغير المتناهية  
 قطع النظر عن طريق حصولها فانرفع الاسان كالخاتم فانه ما في كل من  
 اقل الرجل **القول** قد تم عدم انشائه **القول** لا بد من جهة واحدة  
 الاستحضار كما هو انظر من كلامهم مقدم ورواها في الالوم من جهة واحدة  
 الناطق يحصل المبرر لا يجب عليه غير الله **القول** لا بد من جهة واحدة  
 لم ازل يحصل في كل **القول** لا بد من جهة واحدة **القول** لا بد من جهة واحدة  
 حاصل الشك انما كان في كل من السوال **القول** لا بد من جهة واحدة  
 تبين فيما تقدم في التصور مثلا هو كذا تبين في كل من السوال **القول** لا بد من جهة واحدة

في الالوم



1. The first part of the book is a list of names of the authors of the works included in the collection. The names are written in Arabic script and are arranged in a column.

مجلسه اول







انفا بل مرادنا  
مصر الدعا

3

العبد



























Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

المكان

والامكان بانرا الاكان فالعام قال الشيخ مع انه يصدق عليها اي على اللفظ  
الساكن وخلف هذا في عدم صحة هذا المطابقة توسط الوضع وحلت  
الافتراس في هذا المطابقة والمجاورة فخرجت **الشافعي** وقوله نعم  
حد لادام الصنوع واستمره في هذا الصنوع من الصنوع والادام والمطابقة  
**الشافعي** وحده عليها اي على ادلة لفظ الامكان على الاكان ان العام  
عين المطلق لفظ الامكان عليه **الشافعي** فخرجت عن معنى فخرجت  
اللفظ بقدره من هذا الصنوع لان **الشافعي** الامكان على الاكان العام  
حين لا يعلق عليه لست بوساغة ان اللفظ موضوع لمعنى فدل على ذلك  
المعنى متى يكون لفظه على بواحدة ان اللفظ الامكان موضوع في اشارة لفظ  
بما هو لفظ اللفظ فخرجت عن تعريف الدلالة بالمرضاة الى  
العام والادام الفصل الثاني في الشايع او المعنى والامتنان من شائع  
اللفظ الى المعنى من المسامحة ولا يفسر لفظه الا بالمرضاة في قوله  
صحة اللفظ بخلاف الفهم والامتنان من اللفظ وانما هو بسبب اشارة  
فكما ان قيل في حالة اللفظ بسبب الفهم المعنى فدل على ذلك  
بشيء او المسامحة على ان الفهم الفهم من ذلك انما هي الفهم والامتنان في قوله  
لذا اذا علمت اشارة الى اللفظ فخرجت عن ادلة اللفظ على المعنى الظاهر  
انما هي اشارة الى اللفظ فان اللفظ لا يوجد فيه اشارة الى احد  
لا يفهم منه معنى فلما يكون العلم به جميعا في اللفظ على اللفظ من اشارة  
فمنه اشارة الى الفهم واللفظ الى اللفظ فخرجت عن ادلة اللفظ على المعنى  
علم ان اللفظ موضوع لمعنى فخرجت عن هذا فخرجت عن هذا فخرجت  
المعنى ان مراد المتكلم في اشارة الى الفهم والامتنان من اللفظ  
موضوع على معنى فخرجت عن كماله في اللفظ والامتنان من اللفظ  
بالامتنان ان يكون اللفظ موضوعا على معنى فخرجت عن هذا فخرجت  
بمراد فخرجت عن الفهم فخرجت عن الفهم والامتنان من اللفظ  
فخرجت عن الفهم فخرجت عن الفهم والامتنان من اللفظ  
فخرجت عن الفهم فخرجت عن الفهم والامتنان من اللفظ  
فخرجت عن الفهم فخرجت عن الفهم والامتنان من اللفظ

一













والاخرى باللفظ على اجزاء المعنى الالزامي بالمطابقة او بالسمع لكن المعنى الالزامي  
خارج عن المعنى الموضوع له اللفظ بل هو من ان يكون دلالة اجزاء في اللفظ على  
احد اجزاء المعنى الالزامي وذلك باللفظ في سائر اياته بالمطابقة بالسمع لكن المعنى  
الالزامي خارج عن المعنى الموضوع له اللفظ بل هو من ان يكون دلالة اجزاء  
اللفظ على اجزاء والمعنى الالزامي دلالة على الاجزاء بالمطابقة او بالسمع  
بالالزام اذ على ذلك فمثل كل من كلام الشارح من ان اللفظ اذ دل على المعنى  
الالزامي بالالزام دل على اجزاء المعنى المطابق هو ان يؤول من لفظ المركب لا بد  
من ان يدل على المعنى الالزامي بالالزام فاذا دل في اللفظ على معناه الالزامي  
بالالزام قد يكون ان يكون لفظا من اللفظ لول مطلبين والاولا ان يكون  
مطلبا والآخر اذ كان ككثرة الالزام كبحر جتاك ذلك بحسب الدليل الالزامي والمقدر  
هذا ظاهر وان يكون من معنى غير معنى الاول لا بد من استثناء بحسب المعنى  
الالزامي التركيب بحسب المعنى المطابق على **الشارح** الالزامي الالزامي  
غيره ولو به اعتبار المطابقة لم يرد الالزامي في الالزامي ان اعتبار المطابقة بالنسبة  
الى التركيب يبين عن اعتبار الالزامي والالزامي على غير المطلق في المعنى  
الالزامي استثنى عنه بالنسبة الى التركيب والوجه الاول يدل على ان  
اعتبار المطلق مستلزم ودخل بعض اقسام التركيب في هذا القول وهذا الوجه  
يبيح الاوليه والوجه الاول فيه الوجوب **الشارح** ثم تجوز في مركب وجازي  
في التاويل المذكور والظاهر انه لم يخرج شيئا من الصالحين الاول وسئل في وجهه  
عنه في مثل المدعاه ومضى زيدا **الشارح** ولو قيل اللفظ المفرد اذ دل على  
معناه لان كبريه وحده لا يقال اذ قيل اللفظ اما ان يصح لان كبريه كان  
صغره اما ان لا يصح معناه لان كبريه فان الجمع هو المعنى ظاهر في من  
العناصر لانه لا يصح اذ قيل اللفظ المفرد اما ان يصح لان كبريه كان  
معناه ان معنى ذلك اللفظ ميمر بذلك اللفظ لان كبريه بخلاف ما ذكره  
ان لا يصح معناه لان كبريه فانه لا يقتضي ان يكون الاجزاء معا كما يستفاد  
من ذلك اللفظ بل هو اعم من ان **الشارح** يستفاد منه او ما يؤوله فاعلم

المركب

[illegible]



قصہ

191

[illegible]





ان يكون الدال هو المادة بشرط ان يكون الدال في الكثرة على الزمان من  
 دلالة على جميع المراتب بل انما يصح ذلك في لغة العرب دون لغة الفلاس ولا بعد  
 ان الدال حاصل كلام الشارع ان اللفظ مستعمل في الدلالة على الزمان واللفظ للمادة  
 دخل في الدلالة على المادة في اختلاف الزمان عند اختلاف اللفظ في صورة عند المادة  
 فلو كان للمادة دخل لما تحقق اختلاف الزمان عند اتحاد اللفظ في جميع الصور  
 وليس كذلك انما استلزام اختلاف اللفظ في اختلاف الزمان في لغة العرب  
 مستعمل كما هو ظاهر العبارة حتى يرد ان الزمان عند اختلاف اللفظ في جميع  
 المراتب فليس اختلاف اللفظ مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم مشابهة لكن يرد  
 المنع لحوار ان يكون المنع والافعال ان يكون الدال هو المادة بشرط ان يكون  
 وكذا معنى قوله واتحاد اللفظ في عند اتحاد اللفظ في الزمان عند اتحاد اللفظ  
 مع اختلاف المادة بل انما استعمل اللفظ في الدلالة على المادة لو كان مستلزما لان  
 المادة دخل فيها ليعين اختلاف الزمان عند اختلاف اللفظ في جميع الصور  
 والافعال انما استلزام اللفظ في اتحاد الزمان في لغة الفلاس حتى يرد قوله  
 في المتبادر فان اللفظ عند اتحاد الزمان مختلف لكن يرد عليه المنع لحوار ان يكون  
 المنع والافعال في لغة العرب على انما يقول من قوله واتحاد اللفظ في عند اتحاد  
 اللفظ هو ان يكون في لغة العرب اللفظ مستلزما لاختلاف الزمان في اتحاد اللفظ  
 ولا يختلف في من الزمان في اختلاف اللفظ في لغة العرب ان يورد على ما وجد في كلام  
 الشارع معارضته بان الدال لنا شايدي ينفذ في اللفظ مستعمل في الدلالة  
 وهو اتحاد الزمان عند اختلاف اللفظ في لغة العرب الذي ينفذ بالان واللفظ  
 مواد الاسكال هو ان اللفظ ليس هو الدال في اللغة الحديثة والزمان في اللغة  
 المادة بشرط ان يكون اللفظ في الكلام ان ما يحصل لان خبره ان دل باللفظ في عبارة  
 اللفظ في لغة العرب في زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو اللفظ في زمان  
 على الزمان وما يدل على اتحاد اللفظ في الزمان كالزمان وما يدل على اتحاد  
 معين غير لازم من اللفظ باللفظ كالصبيح والليل وما يدل على زمان معين

الافعال

الافعال باللفظ عند اتحاد اللفظ في لغة العرب ان يكون الدال في الكثرة على الزمان من  
 معين من الازمنة فان المراد بالزمان معين في الشرائع مطلقا في حال والافعال  
 في اسس لا يدل على مطلق الماضى وكذا لا يدل على مطلق المستقبل فاعلم ذلك  
 فانه من الواضح ان اللفظ في اللغة الحديثة مستعمل في الدلالة على الزمان واللفظ للمادة  
 سبب ان ذلك في لغة العرب واحد من اول الالفاظ **اول** قالوا في اللغة الحديثة  
 لما يدل ما ذكره من ان اللفظ في اللغة الحديثة مستعمل في الدلالة على الزمان  
 ان الدال في اللغة الحديثة انما يدل على الزمان ولا يلزم من بطلان الدال في اللغة الحديثة  
 فان اللفظ في اللغة الحديثة مستعمل في الدلالة على الزمان في جميع الصور  
 فاعلم ذلك فان قلت يلزم من ذلك ان يكون اللفظ في اللغة الحديثة مستلزما لاختلاف  
 لان خبره في اللغة الحديثة انما لا يلزم من ذلك من غير اللفظ في اللغة الحديثة لان خبره في اللغة الحديثة  
 جسيمة في زمان معين واول ما يدل عليه معنى كلامه في اللغة الحديثة في جميع الصور  
 لفظه لو قهره معناه او حقا في خبره في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 خالفا لغيره في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 والافعال عن احرازها عند اتحاد اللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 اشياء في اللغة الحديثة في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 وعن الكثرة عند اتحاد اللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور  
 على انها من اللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 ويجوز ان يكون اللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 بكه فان كل واحد من اللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 واللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور  
 الى الكل والجزء انما هو بحسب انصاف معناه باللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 بالانصاف الانصاف بحسب معنى اللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 معنى باللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور  
 لللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب  
 واللفظ في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب في جميع الصور في لغة العرب

اول











7

[illegible]



لانه قد اخذ الوضع في تعريف المعنى وقد تشبه به ما يتبعه كجمل اللفظ بازاء المعنى ولكن  
 ان يراى به المعنى القوي والمراد من قول وضع بازاء اللفظ ما يكون للوضع  
 وحده ليس المعنى الضعيف والالزامى **وهو** ذلك اما ان يكون وضع  
 اسما له وضع جواب **وهو** مقدر كما في قول اذ لم يلق المعنى الموضع  
 التي تعصب باللفظ **وهو** ان يعول الشائع موضع موزون من حيث وضع  
 بازاء اللفظ ومن حيث تعصب باللفظ **وهو** حاصل ان اللفظ لا يكون  
 الا بالوضع فان اللفظ لا يتصور في الشئ **وهو** اللفظ واللفظ لا يكون  
 مشترين لم يكن ما هو مستفاد من تلك اللفظ مقصود به تلك اللفظ **وهو** ان كان  
 الوضع لازما مساويا للتعصب فالوضع وضع **وهو** ان يكون وضع  
 المعنى ما يتعصب كما هو الطام اسما له الى وضع **وهو** ان يعول ما يعول من كمالها  
 الدلالة بالوضع او العقل **وهو** ان يعول المعنى وحاصل الوضع هو ان المعنى لا يطق  
 الا على ما يعول من اللفظ الدلالة بالوضع لان التعصب الدليل في مفهوم المعنى القوي  
 مستفاد من المعنى الاصطلاحي ولا يعتبر ما يعول من الدلالة بالوضع العقل فان  
 غير عما باللفظ مفرد به **وهو** ليس المراد بهما من المعنى المفرد **وهو** ان يكون  
 هو ان يكون ازا وضع مفرد المعنى مفرد **وهو** ان يكون المعنى مفردا  
 صفة المعنى وليس المراد ان يكون بصفة **وهو** ان يكون المعنى مفردا  
 باللفظ مفرد **وهو** ان يكون اللفظ مفردا **وهو** ان يكون المعنى مفردا  
 بصفة اضاف اللفظ الدلالة عليه **وهو** ان يكون المعنى مفردا  
 لا يكون له ما يكون له لفظ **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 انما المفرد فلا وجه لتخصيص بهذا الفصل **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 يتوقف عليه القول الشائع في كماله الفصل الثاني **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 انما اللفظ مفرد **وهو** ان يكون اللفظ مفردا **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 في النسب الاربع من الكلمات **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 المعنى يطلق على معنى **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 ما هو ذكره الفصل **وهو** ان يكون اللفظ مفردا

على المعنى من المقام **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 من كل واحد من المعاني المذكورة **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 يحصل من العقل الى ما من شئ ان يحصل سواء حصل بالفعل او لا **وهو** ان يكون  
 سياق كماله **وهو** ان يكون اللفظ مفردا **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 بازاء اللفظ **وهو** ان يكون اللفظ مفردا **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 الشائع بما اعير به الوضع **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 ويجوز ان يكون اللفظ مفردا **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 يعول الى الكلي **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 موزون في العقل لان ذلك لا ينافي **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 للجزئيات **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 لم يتصل به **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 زيد مستر كان **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 المراد باللفظ **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 مستر كان **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 من وضع **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 قولنا لو كان **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 كثير من المعنى الذي ذكرنا **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 مستر كان **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 قصود **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 المعنى **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 حصل **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 كالان **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 حيث **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 كما حصل **وهو** ان يكون اللفظ مفردا  
 قائل **وهو** ان يكون اللفظ مفردا

على ما كان في الفصل



























































一

1967

[illegible]







الحق ما حكمه نوحه في الحكم  
الحق نوحه نوحه و الحوان  
نوحه نوحه نوحه و الحوان  
نوحه نوحه نوحه و الحوان

سید

يكون المقدر الأول في وجه العنق الأول فانه لو فرضت العقول العشرية سقطت في النوع  
والعقل فرض له لا يخرج من العقل نوعا من كبحسب ذلك اعتبار كون العقل  
تاما وحسبها وكذلك الكليات وجه العنق الثاني كما يختلف المقدر في كون العقل عرضا  
عالميا لا جنسيا النوع بل كبحسب ذلك اعتبار كونه جنسيا قريبا لها وإشغال  
وهو عرضي كذا ذلك الحق لا يلحق بثلث من الدفن الفاضل وبين كل واحد  
من النوع العالي والمتوسط ومن كل واحد من الجنس المتوسط والمتوسط والمساقل كقولهم  
وجدنا بين الجنس المتوسط والنوع العالي مطبقا في الجسم وكعنى الجنس المتوسط  
بدون النوع العالي في الجسم الثاني وكعنى النوع العالي بدون الجنس المتوسط في  
اللون فانه نوع عال بالخاص الى الكيف وجنس مساقل الى أكثر أنواع الانواع  
وأما بين الجنس المتوسط والنوع المتوسط فمطبقا في جسم الناس وكعنى الجنس  
المتوسط بدون النوع المتوسط في الجسم وكعنى النوع المتوسط بدون الجنس المتوسط  
في الجواهر وأما بين الجنس المساقل والنوع العالي فمطبقا في اللون فانه نوع  
بشأنه هو الكيف ولا يكون كنه جنس بل نوع ولا يكون فوقه نوع لأن الكيف  
قوة وليس جنس فان الكيف قوة العرض وهو العرض بالشيء بل كعنى  
الجنس الساقل بدون النوع العالي في الجواهر وكعنى النوع العالي بدون الجنس  
المساقل في الجسم وأما بين الجنس المساقل والنوع المتوسط فمطبقا في الجسم  
وكعنى الجنس المتوسط بدون النوع المتوسط في اللون وكعنى النوع المتوسط  
الجنس المساقل كذا في الجسم الثاني وقدره ما في التفسير من النوع  
وكذا في الشفاء الى ان النوع الاضافي اعم من الجنس ورد ذلك في صورة نمكة  
اخر قال المعري في شرح التلخيص بعض المستعدين من المستعدين فيقول ان كل نوع  
عظيم هو نوع اضافي وليس كل نوع اضافي هو نوع عظيم حتى يلزم منها ان  
النوع العظيم هو النوع الاضافي شكلها والشيء ابطل ذلك في كلامه  
وقال الحق ان ليس من النوع العظيم والاختصاص اعم من الاصل مطلقا ولا هو  
عظيم انه لو كان اعم من الاصل مطلقا لاستلزم ان يكون النوع الاضافي اعم من  
الاصل كمن كل واحد من كل واحد من الاصل كذا في الاصل كذا في الاصل كذا في الاصل  
من الاصل























Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

[illegible]

لأن النسبة المضمرة بين الأنسب اليهم



[illegible]

وكان في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين  
وكان في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين

[illegible]



21

10





































3

50

نور العجب







[illegible]

اصطلاح

[illegible]









[illegible][illegible]









[illegible]



خطی

۴